



نظم و قواعد الحوكمة في شركة المزايا القابضة

تقرير الحوكمة

- القاعدة الأولى : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة
- القاعدة الثانية : التحديد السليم للمهام والمسؤوليات
- القاعدة الثالثة : اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- القاعدة الرابعة : ضمان نزاهة التقارير المالية
- القاعدة الخامسة : وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية
- القاعدة السادسة : تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية
- القاعدة السابعة : الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب
- القاعدة الثامنة : احترام حقوق المساهمين
- القاعدة التاسعة : إدراك دور أصحاب المصالح
- القاعدة العاشرة : تعزيز وتحسين الأداء
- القاعدة الحادية عشر : التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

مقدمة

إن قواعد حوكمة الشركات تتمثل في المبادئ والنظم والاجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، ويكمن الهدف الأساسي من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تماشى الشركة مع أهداف المساهمين بما يعزز ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات، وحيث أن قواعد حوكمة الشركات تنظم منهجية اتخاذ جميع القرارات داخل الشركة وتحفز وجود الشفافية والمصادقية لتلك القرارات.

ومن أهم قواعد حوكمة الشركات هو حماية المساهمين وفصل السلطة التنفيذية التي تسيّر أعمال الشركة عن مجلس الإدارة الذي يعد ويراجع خطط وسياسات الشركة، بما يضيفي الطمأنينة ويعزز الشعور بالثقة في التعامل كما تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الرقابة بشكل فعال على الشركة.

بتاريخ 27 يونيو 2013 أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (25) لسنة 2013 بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، ويأتي إصدار هذه القواعد في ظل ما نصت عليه المادة رقم (40) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بأن تصدر الهيئة نظاماً خاصاً للحوكمة، ذلك بالإضافة إلى أحكام المادة رقم (217) من المرسوم بالقانون رقم (25) لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته التي نصت على أن «تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تبين الشروط الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين».

عدلت تلك القواعد بالقرار رقم 48 لسنة 2015 الصادرة بتاريخ 2015/06/30 والتي تم إعادة صياغتها ضمن الباب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وهي القواعد التي طبقت بتاريخ 2016/6/30 م وما تلاها من تعديلات وتناولت قواعد حوكمة الشركات مجموعة المبادئ والمتطلبات الأساسية التي تقوم عليها أسس الحوكمة الرشيدة، وكذلك منهجية التطبيق لتلك القواعد والمبادئ حيث توضح المنهجية الطرق الاسترشادية لآلية تفعيل السليم لمبادئ الحوكمة، ومنها وجود هيكل متوازن لمجلس الإدارة يتضمن أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، وتحديد مسؤوليات واختصاصات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكيفية اختيار المرشحين لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكيد على ضمان نزاهة التقارير المالية، وضرورة توافر نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والحرص على تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، وأهمية توافر آليات الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين، وإدراك دور أصحاب المصالح والحد من تعارض المصالح، وتعزيز وتحسين الأداء، والتأكيد على أهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات.

وتماشياً مع الخطوات الإيجابية التي قامت بها هيئة أسواق المال من خلال اللوائح والانظمة والقرارات التي تسعى من خلالها لتحسين بيئة العمل والشفافية وحماية المساهمين، وحرصاً من الشركة على تطبيق جميع القوانين والتشريعات والقرارات والممارسات التي تتماشى مع مبادئها والأسس المهنية التي تقود عمل الشركة لتصب في مصلحة مساهميها الكرام، تسعى الشركة دائماً إلى تركيز جهودها من خلال فريق عمل متكامل لتطبيق جميع القوانين والقرارات بالشكل المهني المطلوب وفي الوقت المحدد.

القاعدة الأولى

بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

• إن دور مجلس الإدارة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية للشركة، حيث أن مجلس الإدارة يسعى إلى تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال قيام الإدارة التنفيذية بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه ، وحيث ان قرارات مجلس الإدارة تؤثر بشكل كبير على أداء الشركة وسلامة مركزها المالي ، فقد حرصت الشركة على ان يكون مجلس إدارتها مكون من عدد كافٍ من الأعضاء (خمس أعضاء) يسمح له بتشكيل العدد اللازم من اللجان المنبثقة منه في إطار متطلبات قواعد الحوكمة الرشيدة، وقد روعي في تشكيل مجلس الإدارة التنوع في الخبرات والمهارات المتخصصة بما يساهم في تعزيز الكفاءة في اتخاذ القرارات كما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، ويضم المجلس عضو مستقل، و يخصص مجلس إدارة الشركة الوقت الكافي للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المنوطة به، بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، والحرص على حضورها، فضلاً عن تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الشركة وفقاً لأحكام القانون وقواعد الحوكمة الرشيدة، كما تم إنشاء سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته، وقد قام المجلس بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة وتحديد مهامه وفقاً لقواعد حوكمة الشركة بما يتماشى مع المسؤوليات المكلف بها، كما تم تحديد مهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل واضح في السياسات واللوائح المعتمدة من قبل المجلس بما يعكس التوازن في الصلاحيات والسلطات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن عدم إنفراد أي من الأطراف بالسلطة المطلقة، وذلك لتسهيل عمليات الشركة.

ويتكون مجلس الإدارة من خمس أعضاء وأمين سر وهم :

الاسم	تصنيف العضو	الصفة	تاريخ الانتخاب / استمرار تعيين أمين السر
السيد / رشيد يعقوب النفيسي	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة	2019/04/08
السيد / عبد الرحمن محمد راشد الشارد	غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة	2019/04/08
السيد / عبد الحميد محمد ديب محرز	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	2019/04/08
السيد / محمد خالد عثمان العثمان	مستقل	عضو مجلس الإدارة	2019/04/08
السيد / عيد عبد الله الرشيد	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	2019/04/08
السيد / إبراهيم عبد الرحمن الصقبي	أمين سر	الرئيس التنفيذي للمجموعة	2019/04/25

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة شاملة المؤهل العلمي والخبرة العملية :

1- السيد / رشيد يعقوب النفيسي (رئيس مجلس الإدارة)

حائز على شهادة البكالوريوس في إدارة المحاسبة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة الكويت. يحظى السيد / رشيد النفيسي بسجل حافل من الانجازات يتجاوز الـ 42 عاما في مجال إدارة الأعمال و إدارة و تطوير العقارات، تتميز مسيرة النفيسي المهنية بالمناصب المتعددة التي شغلها خلال سنوات عمله الماضية والتي لعبت دورا هاما في إبراز خبراته العلمية والعملية الجلية ومهاراته الإدارية المتميزة، حيث تولى سابقاً (منصب المدير العام لمجموعة النفيسي المتحدة، كما سبق أن تولى منصب مدير إدارة القروض العقارية - البنك العقاري الكويتي) ، أما عن عضويته في مجالس إدارة الشركات والبنوك فقد شغل سابقاً (منصب عضو مجلس إدارة شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية، مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، مجلس إدارة بنك الكويت وآسيا، مجلس إدارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وكذلك رئاسة مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية وعضو مجلس إدارة شركة مزايا قطر، وعضو مجلس إدارة شركة مجان للتعمير). و حيث له باعاً طويلاً في ممارسة الأعمال الحرة في مجال التطوير العقاري والمقاولات وادارة أعماله الخاصة، و يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة منذ تأسيسها.

2- المهندس / عبد الرحمن محمد الشارد (نائب رئيس مجلس الإدارة)

حاصل على شهادة الماجستير في العلوم البيئية والبكالوريوس في الهندسة المعمارية. شغل الشارد مناصب عليا في العديد من القطاعات، وأسهم في أكتوبر من العام 2004 في إنشاء مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، وشغل منصب أمينها العام حتى مايو 2009، كما شغل مدير قطاع المشاريع العامة والصيانة في بلدية دبي في الفترة بين 2001 حتى 2004، وشغل أيضا منصب مدير إدارة البناء والإسكان الحكومي في الفترة من 1994 إلى 2001، وهو حاليا عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات بينها: برنامج زايد للإسكان الحكومي، ومركز دبي التجاري العالمي، ودبي للاستثمار الصناعي، وشركة الإمارات للزجاج، ونادي دبي للمعاقين التطوعي، و شرك المزايا القابضة

3- السيد / عبد الحميد محمد ديب محرز (عضو مجلس الإدارة)

محلل مالي معتمد (CFA) منذ عام 2005، وهو حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل) من الجامعة الأمريكية، والبكالوريوس في العلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت. يتمتع السيد/ عبد الحميد محرز بالخبرة المهنية والاستثمارية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولديه خبرة تزيد عن 18 عاما في مجال إدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإعادة هيكلة وتطوير استراتيجيات التخارج وقد لعب دورا نشطاً في إعادة هيكلة ديون بيت الاستثمار العالمي - جلوبل بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، ونجح أيضاً في تحويل قسم الاستثمارات الرئيسية إلى ركيزة لأعمال إدارة الأصول. يرأس عبد الحميد قسم إدارة أصول الحالات الخاصة لدى شركة كامكو إنفست التي تدير حالياً محفظة أصول بقيمة 170 مليون دولار أمريكي وقد قاد عبد الحميد على مدى الـ 5 سنوات الماضية التخارج من أصول تفوق قيمتها 450 مليون دولار أمريكي في عدة قطاعات. عبد الحميد هو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الإقليمية والدولية في قطاعات العقارات والتأمين والغذاء والصناعة والخدمات المالية. وقد شارك عبد الحميد خلال مسيرته المهنية في قيادة عدد من العمليات المصرفية الاستثمارية بقيمة 700 مليون دولار أمريكي تغطي التقييمات والاستشارات المالية وعمليات الدمج والاستحواذ ورفع رأس المال وإصدار السندات وإعادة الهيكلة المالية والإدراج في الاسواق المالية. وقد بدأ حياته المهنية في مجال إدارة الأصول حيث كان عضواً في فريق إدارة الصناديق التي تدير صندوق استثمار مشترك.

4- السيد / محمد خالد عثمان العثمان (عضو مجلس الإدارة - المستقل)

حصل السيد / محمد العثمان على شهادته العلمية في مجال إدارة الأعمال من الجامعة الأسترالية في الكويت ولديه عدد من الشهادات المهنية المتخصصة في مجال العقارات حصل عليها من عدد من المؤسسات المهنية المرموقة في المجال العقاري، من بينها شهادة التقييم العقاري والمنهجيات النظرية والتنفيذ العملي والتطور المهني والتكتيكات وأدوات المبيعات المؤثرة في المشهد العقاري ومهارات استراتيجية في مجال المبيعات للمهنيين العاملين في مجال العقارات والمهارات الحيوية للمهنيين العاملين في المجال العقاري.

يشغل السيد / محمد العثمان حالياً المدير التنفيذي لمجموعة شذر. وفي السابق شغل عدداً من المناصب منها مدير عمليات التسويق والتأجير في شركة الحمرا العقارية وكان مسؤولاً عن تسويق الوحدات التجارية لمشروع الحمرا، وكان السيد / محمد العثمان أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة سينما الحمرا. وقام بعدد من الدراسات البحثية والتحليلية في مجال المساحات المخصصة لقطاع التجزئة والمساحات المكتبية لشركة أجيال العقارية الترفيهية وشركة الجال للخدمات العقارية.

5- السيد / عيد عبدالله الرشدي (عضو مجلس الإدارة)

حصل السيد / عيد عبد الله الرشدي على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة والتنظيم من جامعة الكويت. بدأ السيد / عيد الرشدي مسيرته المهنية بالعمل في الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت في إدارة الاستثمارات الأمريكية كما حصل على العديد من البرامج التدريبية في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية مع مؤسسة مورغان ستانلي وتشايس مانهاتن وسيتي جروب لمدة ثلاث سنوات في مجالات متنوعة مثل التحليلات المالية وتحليلات الاستثمار وإدارة الأصول والمخاطر والهندسة المالية واعتمادات الأصول العالمية. وتتميز مسيرته المهنية بالمناصب العديدة التي شغلها حيث تولى منصب مدير إدارة الاستثمارات الأمريكية في الهيئة العامة للاستثمار (KIA) بدولة الكويت وشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن – المملكة المتحدة (2003-2012)، فضلاً عن شغله لمنصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الأساس القابضة. ويشغل حالياً منصب الرئيس والمدير التنفيذي لريس كابيتال – جيرسي آيلاند. كما كان السيد / عيد الرشدي عضواً في مجالس إدارات شركات وبنوك وجمعيات ثقافية واجتماعية واقتصادية (جمعيات اقتصادية أمريكية وجمعيات اقتصادية أوروبية وجمعيات اقتصادية كويتية). وعلاوةً على ذلك، تعددت عضويته في لجان مختلفة في الكويت ولندن والولايات المتحدة الأمريكية.

6- المهندس / إبراهيم عبد الرحمن الصقعي (الرئيس التنفيذي للمجموعة / أمين سر مجلس الإدارة)

حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال، وعلى شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافةً إلى برامج تدريبية للرؤساء التنفيذيين والمقدمة من قبل جامعتي هارفارد و إنسياد. تطوي مسيرة السيد / إبراهيم الصقعي المهنية على 20 عاماً تبلور فيها دوره الاستراتيجي والريادي كرئيس تنفيذي في السنوات الإثني عشر السابقة لشركات داخل وخارج الكويت وتوعدت فيها الخبرات العملية بين مجالات الهندسة المدنية والتطوير العقاري، إدارة الشركات والمشاريع، تحليل المخاطر و حوكمة الشركات، و تكلت مسيرته المهنية بإنجازات وأعمال برع فيها في إبراز مهاراته الأكاديمية والعملية التي عكست أداءً متميزاً في جميع ما تبوّه من مناصب متعددة خلال السنوات الماضية. تمكن السيد / إبراهيم الصقعي بنجاح من تحويل شركات كويتية إلى شركات رائدة تعمل داخل وخارج الكويت بنجاح ضمت العديد من الشركات التابعة من خلال نمو طبيعي وغير طبيعي على حد سواء، والتي تقوم بالعديد من الأنشطة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية مثل مجلس التعاون الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي) وتركيا وهونغ كونغ. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة المزايا القابضة. تبوء السيد / إبراهيم الصقعي مناصب في مجالس إدارات شركات مساهمة رائدة كشركة دبي الأولى للتطوير العقاري، الشركة التجارية العقارية، شركة الإنماء العقارية (إراسكو)، شركة المدير الكويتي، شركة بيتك العقارية، وشركة مساكن العقارية، كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة المزايا للتطوير العقاري.

- عقد مجلس إدارة الشركة عدد (14) إجتماع خلال عام 2020 تم بعضها بمقر إدارة الشركة وتم البعض الاخر عبر برامج التواصل المرئي (Microsoft Teams App) نظرا للظروف الصحية وظروف الحظر التي مرت بها البلاد خلال العام حيث صدر عن تلك الإجتماعات 31 قرار وبيانها كالتالي:

														الاسم
14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
20/12/14	20/11/4	20/10/27	20/10/7	20/9/23	20/9/20	20/8/12	20/7/27	20/5/20	20/5/18	20/5/12	20/2/13	20/1/29	20/1/21	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	السيد / رشيد يعقوب النفيسي رئيس مجلس الادارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / عبد الرحمن محمد راشد الشارد نائب رئيس مجلس الادارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / عبد الحميد محمد ديب محرز عضو مجلس إدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / محمد خالد عثمان العثمان عضو مستقل
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / عيد عبداللّه الرشيدي عضو مجلس إدارة

- تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة.

يقوم أمين سر مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الادارة بشكل مستمر ودائم وذلك لضمان حصولهم على جميع المعلومات المطلوبة، كما يقوم بمساعدة رئيس مجلس الإدارة في كافة الأمور التي تتعلق بإعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وإصدار الدعوات لأعضاء المجلس، وإرسال كافة المستندات والمعلومات المتعلقة بجدول الأعمال عن طريق برنامج board vantage أو من خلال البريد الإلكتروني قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام عمل على الأقل، والقيام بتسجيل كافة القرارات والمناقشات التي تتم بين الأعضاء، وتسجيل نتائج عمليات تصويت الأعضاء على القرارات والعمل على تنسيق وحفظ جميع الوثائق والمستندات التي تناقش أثناء الاجتماعات.

القاعدة الثانية

التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

• يعكس إطار حوكمة الشركة المعتمد من قبل مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بما يتوافق مع قواعد حوكمة الشركات و من أهم إنجازات مجلس الإدارة الحالية خلال العام 2020 ما يلي:

1. اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة ومن ذلك :
 - أ. إعداد الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية .
 - ب. إعداد الهيكل الرأسمالي للشركة وأهدافها المالية.
 - ج. وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل للشركة.
 - د. تحديث الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء المراجعات الدورية عليها حيث تم استحداث قطاع أعمال جديد في الشركة (E-District) مختص بإدارة التطبيقات الالكترونية بما يخدم اهداف مجموعة المزايا القابضة التوسعية إضافة الى استحداث إدارة جديدة (health care management) معنية بإدارة المرفقات الطبية بأحدث الاساليب و الامكانيات.
2. إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية
3. مراجعة التقارير الدورية المستلمة من الإدارة التنفيذية بشأن التقدم المحرز في نشاط الشركة في ضوء خطط وأهداف الشركة الاستراتيجية.
4. الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
5. التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها وذلك بمساعدة كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن المجلس، حيث تم استكمال تحديث هيكل الشركات التابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة والصلاحيات المالية والإدارية بما يتوافق مع الأنظمة المتبعة في الدولة واللوائح الداخلية للشركة الأم.
6. تأكيد وضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
7. قام المجلس باعتماد نظام حوكمة خاص بالشركة – بما لا يتعارض مع أحكام قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال – ويقوم بالإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة
8. متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية (KPIs) وذلك بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن المجلس
9. إعداد تقرير حوكمة الشركة السنوي ليتلى في الجمعية العامة السنوية للشركة والذي يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها.
10. تم تشكيل كل من لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة التخطيط المالي والاستراتيجي المنبثقة عن المجلس وفق ميثاق يوضح مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها في 2019/05/13 . وتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم. فضلاً عن تقييم أداء وأعمال هذه اللجان والأعضاء الرئيسيين بها، كما هو موضح بالتفصيل الوارد في هذا التقرير.
11. متابعة الأعمال وفقاً للصلاحيات المالية والإدارية التي تم تفويضها للإدارة التنفيذية.
12. اعداد تقرير حوكمة الشركات وارساله إلى هيئة أسواق المال في المواعيد القانونية.

- كما يعكس إطار حوكمة الشركة المعتمد من قبل مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة بما يتوافق مع قواعد حوكمة الشركات ومن أهم إنجازات رئيس مجلس الإدارة الحالية خلال العام 2020 ما يلي:

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. دعم ومساندة الإدارة التنفيذية والتنسيق بشكل شبه يومي مع الرئيس التنفيذي لمتابعة أعمال الشركة القابضة والشركات التابعة.
3. تمثيل الشركة أمام الغير وذلك وفق ما ينص عليه نظام الشركة الأساسي.
4. تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شئون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة.
5. ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آراءهم إلى مجلس الإدارة.
6. تشجيع العلاقات البناءة والمشاركة الفعالة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية.
7. خلق ثقافة تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين أعضاء المجلس.

- لدى الشركة إدارة تنفيذية مؤهلة على مستوى عالي من الكفاءة، ويعكس إطار حوكمة الشركة مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية التي تلتزم بها وذلك في ضوء السلطات والصلاحيات المخولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومن إنجازات الإدارة التنفيذية الحالية خلال العام 2020 ما يلي:

- تنفيذ كافة السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية للشركة، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- تنفيذ الإستراتيجية والخطة السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- إعداد التقارير الدورية (مالية وغير مالية) و عرضها على مجلس الإدارة بشأن التقدم المحرز في نشاط الشركة، ومنها دراسات الجدوى والتقارير المالية والفنية الخاصة بمشاريع الشركة المجمع الحالية والمستجدة وهي:

- مشروع سكاى كورت
- مشروع كيوبويت
- مشروع مزايا ريتيم اسطنبول مول - دولة تركيا
- مشروع مزايا ريزيدنس - سلطنة عُمان Zone 1 & Zone 2
- مشروع كيولان R10 - دولة الامارات
- مشروع كلوفر صباح السالم - دولة الكويت
- مشروع مزايا كلينك 3 (بنيد القار) - دولة الكويت
- مشروع أبراج المزيا - دولة الكويت
- مشروع كلوفر سنتر الجابرية - دولة الكويت
- مشروع مزايا لوجيستكس - مملكة البحرين
- مشروع سكاى جاردنز - دولة الامارات
- مشروع انديجو - دولة الامارات
- مشروع ابراج المعذر - المملكة العربية السعودية
- مشروع برج العليا - المملكة العربية السعودية
- مشروع مزايا كلينك 4 (حولي) - دولة الكويت
- مشروع مزايا كلينك 5 (الجابرية) - دولة الكويت

- وضع نظام محاسبي متكامل يحتفظ بدفاتر وسجلات وحسابات تعكس بشكل مفصل ودقيق البيانات المالية وحسابات الدخل، بما يتيح المحافظة على أصول الشركة وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال. حيث يوفر النظام المحاسبي المطور (برنامج Microsoft D365 F&O) إمكانية إصدار البيانات المالية المجمع على مستوى الشركة والشركات التابعة بكفاءة وجودة عالية.
- إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط، فضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل، والعمل على تعظيم الأرباح وتقليل النفقات، وذلك بما يتفق مع أهداف وإستراتيجية الشركة.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة.
- وضع نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والتأكد من فاعلية وكفاية تلك النظم، والحرص على الالتزام بنزعة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- تطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بما يتماشى مع متطلبات الشركة التوسعية وأستراتيجيتها، حيث يوجد لدى الشركة تطبيق خاص بشؤون المستثمرين (IR Application) يتيح لهم سرعة الوصول إلى المعلومات الخاصة بأداء الشركة الحالي إضافة إلى الوصول إلى المعلومات التاريخية وآخر المستجدات.
- وضع آلية عمل واضحة فيما يتعلق بمتابعة القرارات والقوانين الرقابية ذات العلاقة بطبيعة عمل الشركة وذلك للتأكد من التطبيق والالتزام التام بها.
- إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بجميع موظفي الشركة وتقييم مهامهم المنجزة بشكل دوري.

• متابعة أعمال لجنة علاقات الموظفين (ERC) والتي تقوم بمراجعة التظلمات المقدمة من قبل الموظفين ورفع التوصية بشأنها إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة في الوقت المناسب وبمنتهى السرية.

لجان مجلس الإدارة

1- لجنة التدقيق :

تشكل لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء حسب قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 13 مايو 2019 وذلك لمدة ثلاث سنوات

أعضاء اللجنة	المنصب	تصنيف العضو	اجتماعات اللجنة									
			20/9	20/8	20/7	20/6	20/5	20/4	20/3	20/2	20/1	
السيد / عبد الحميد محمد ديب محرز	رئيس اللجنة	غير تنفيذي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد / محمد خالد عثمان العثمان	عضو اللجنة	مستقل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد / عيد عبدالله الرشدي	عضو اللجنة	غير تنفيذي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
			<p>مهام وملخص انجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية والتأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للشركة حيث عقدت اللجنة اجتماعاتها الدورية تم فيها مراجعة التقارير المالية الصادرة عن القطاع المالي في الشركة و مكتب مراقب الحسابات الخارجي، حيث رفعت اللجنة توصية باعتمادها لمجلس الإدارة وتم التوقيع على نماذج آلية ضمان ونزاهة التقارير المالية لكل ربع. - متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق. - دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها. - دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها. - تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن. - الإشراف الفني على وحدة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة من قبل مجلس الإدارة. - مراجعة تقارير التدقيق الداخلي المقدمة من المدقق الداخلي وإبداء ملاحظاتها عليها، حيث قامت اللجنة خلال اجتماعاتها الدورية باستعراض سير أعمال التدقيق الداخلي بالنسبة لقطاعات/إدارات الشركة المختلفة. كما قامت اللجنة بمراجعة ردود القطاعات/ الإدارات المعنية، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير. - فيما يتعلق بتقارير الجهات الرقابية، لم يكن هناك أي ملاحظات. - مراجعة التقرير السنوي الخاص بالإدارة القانونية وإدارة الالتزام والرقابة. - مراجعة الصفقات والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها إلى مجلس الإدارة. - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم حيث أوصت اللجنة بإعادة تعيين السيد / شعيب عبد الله محمد شعيب مكتب البزيع وشركاهم - محاسبون قانونيون مراقباً لحسابات الشركة. - التوصية لمجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة/ Russell Bedford (الممثل بالشريك الدكتور / إيد الرشيد) للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة طبقاً للوائح والقوانين. - التوصية لمجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة/ Russell Bedford (الممثل بالشريك الدكتور / سعد سليمان البلوشي) للقيام بتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة طبقاً للوائح والقوانين. 									

2 - لجنة إدارة المخاطر :

تشكل لجنة إدارة المخاطر من ثلاث أعضاء بموجب قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 13 مايو 2019 وذلك لمدة ثلاث سنوات

					تصنيف العضو	المنصب	أعضاء اللجنة
2020 /5	2020 /4	2020 /3	2020 /2	2020 /1			
✓	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	السيد/ عبد الرحمن محمد راشد الشارد
✓	✓	✓	✓	✓	مستقل	عضو اللجنة	السيد/ محمد خالد عثمان العثمان
✓	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي	عضو اللجنة	السيد/ عيد عبد الله الرشدي
<p>مهام وملخص انجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد ومراجعة استراتيجيات ومنهجية عمل وحدة إدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الإستراتيجيات والسياسات، وأنها تتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة. - ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر. - تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك لتحديد أوجه القصور بها. - مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبولة في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة. - مراجعة الصفقات والتعاملات مع الاطراف ذات العلاقة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها الى مجلس الادارة. - مراجعة الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه ورفعها إلى مجلس الإدارة حيث أصبحت تبعية وحدة المخاطر إلى لجنة المخاطر مباشرة وفقاً لآخر تعديل صادر من هيئة أسواق المال كما وتمت التوصية بتوكيل مهام إدارة المخاطر للسادة Boubyan Consulting للقيام بإعداد تقارير دورية خاصة بإدارة وتقييم مخاطر الشركة. - التأكد من أن الجهة القائمة على إدارة المخاطر لديها الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة. - إعداد تقارير حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الناتجة من جائحة COVID-19 والمخاطر التي نتجت عنها وتم عمل تقرير خاص شامل عن كافة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة قدم الى مجلس الادارة. 							

3 - لجنة الترشيحات والمكافآت :

تشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاث أعضاء بموجب قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 13 مايو 2019 وذلك لمدة ثلاث سنوات.

اجتماعات اللجنة			تصنيف العضو	المنصب	أعضاء اللجنة
2020 /3	2020 /2	2020 /1			
✓	✓	✓	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	السيد /رشيد يعقوب النفيسي
✓	✓	✓	مستقل	عضو اللجنة	السيد / محمد خالد عثمان العثمان
✓	✓	✓	غير تنفيذي	عضو اللجنة	السيد / عبد الحميد محمد ديب محرز
<p>مهام وملخص انجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. - مراجعة سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة المكافآت الثابتة، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء، وشريحة المكافآت في شكل أسهم، وشريحة مكافآت نهاية الخدمة والمزايا والمنافع والبدلات الأخرى ومراجعة تقارير التقييم السنوي للموظفين. - وضع توصيف وظيفي للأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين. - التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل. - إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أيأ كانت طبيعتها ومسامها، والتأكيد على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه ويتلى من رئيس مجلس الإدارة. 					

القاعدة الثالثة

اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

• لجنة الترشيحات والمكافآت.

آلية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والادارة التنفيذية تضمن الاستمرار في جذب واختيار الكفاءات للانضمام لعضوية المجلس والادارة التنفيذية ، كما أن آلية منح المكافآت الخاصة بالشركة تم وضعها عن طريق شركة هاي جروب والتي تم اعتمادها من مجلس الادارة ومن الجمعية العمومية للشركة ، وذلك للحفاظ على الكفاءات واستقطاب الكفاءات الجديدة ولتساعد في تحقيق اهداف الشركة وتقديمها ، وقد قام مجلس إدارة الشركة بإعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت مكونه من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأحد أعضائها العضو المستقل، وحدد المجلس مدة عضوية اللجنة وأسلوب عملها كما تم بيان صلاحيات ومسئوليات اللجنة ضمن ميثاق العمل الخاص بها المعتمد من قبل المجلس، كما نص النظام الأساسي للشركة على سياسة واضحة لمنح المكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى أن سياسة المكافآت الخاصة بالشركة تقوم على المبادئ التالية :

- مراعاة أحكام قانون الشركات والقوانين المرتبطة
- مراعاة استقطاب افضل الكفاءات من الموظفين والمحافظة عليهم
- ضمان المساواة داخل الشركة والتنافسية خارجها
- الشفافية في منح المكافآت

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :

- نظام المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة له أعلى معايير الشفافية وفقاً لما نصت عليه قواعد الحوكمة الرشيدة حيث يتقيد بالتالي:

- يلتزم نظام المكافآت لمجلس الادارة بما نصت عليه المادة 198 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 من انه لا يجوز تقدير مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بأكثر من عشرة بالمائة من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن خمسة بالمائة من رأس المال على المساهمين أو أي نسبة أعلى ينص عليها عقد الشركة
- يجب ان تتم الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية، وذلك بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
- يجوز إعفاء عضو مجلس الادارة المستقل من الحد الأعلى للمكافآت سائلة البيان وذلك بناء على موافقة الجمعية العمومية العادية

مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية :

نظام المكافآت الخاص بالادارة التنفيذية يرتبط بمؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة التنفيذية (KPIs) وبالنتائج التي تحققها الشركة ويشتمل على :

مكافآت ثابتة :

- يؤخذ بعين الاعتبار مستوى المسؤوليات المسندة للموظف والمسار المهني له وخبراته وكفاءاته
- تحدد المكافآت الثابتة بما فيها المبالغ والبدلات والمنافع والمزايا وفقاً للدرجات الوظيفية المعتمد من مجلس الادارة .

مكافآت مرتبطة بالأداء :

- ترتبط المكافآت المرتبطة بالأداء بتحقيق الاهداف المحددة سلفاً لكل من الإدارة التنفيذية والشركة.
- وضعت المكافآت المرتبطة بالأداء لتحفيز الادارة التنفيذية على مضاعفة الجهد وتحقيق الاهداف المطلوبة
- يتم مراجعة وتحديد المكافآت المرتبطة بالأداء سنويا

مكافآت في شكل أسهم:

- بحسب نظام المكافآت والحوافز المعتمد من قبل الجمعية العمومية للشركة فإنه يتم منح مكافآت للإدارة التنفيذية مرتبطة بالأداء وبشكل أسهم لدرجات وظيفية محددة .

• المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

إجمالي المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى د.ك	المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى من خلال الشركة الأم والشركات التابعة	أعضاء مجلس الإدارة
75,470	المكافآت المتغيرة والثابتة عن أعمالهم في اللجان عن عام 2020	

المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى من خلال الشركة الأم والشركات التابعة (بالدينار الكويتي)				أعضاء الإدارة التنفيذية
مكافآت بشكل أسهم عن عام 2018 و 2019 و 2020	مكافآت بشكل أسهم مستحقة عن عام 2017	المكافأة السنوية النقدية عن عام 2020	مكافآت ومزايا ثابتة عن عام 2020 (الراتب، تأمين صحي، بدل سيارة، بدل مدارس)	
0	15,847	144,300	359,775	
519,922				الإجمالي

القاعدة الرابعة

ضمان نزاهة التقارير المالية

• تعهدات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية.

إن سلامة ونزاهة البيانات المالية للشركة من أهم المؤشرات التي تدل على نزاهة ومصداقية الشركة في عرض مركزها المالي، مما يزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين في البيانات والمعلومات التي توفرها الشركة وتوضح عنها مساهميتها، وتقوم الإدارة التنفيذية للشركة بالتعهد لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة، كما يتضمن التقرير السنوي المرفوع للمساهمين من مجلس إدارة الشركة التمسك بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة، حيث تساهم التعهدات المذكورة في تعزيز عملية المسائلة، سواء مسائلت الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة أو مسائلت مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

• لجنة التدقيق.

قامت الشركة بإعادة تشكيل لجنة التدقيق الداخلي من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين ومنهم العضو المستقل وهم من ذوي الخبرات المتخصصة والتي تتسق مع طبيعة نشاط الشركة، و تتمتع بالاستقلالية التامة كما أنه من بين أعضاء اللجنة عضو حاصل على مؤهلات علمية وخبرة عملية في المجالات المحاسبية والمالية، وقد حدد المجلس مدة عضوية اللجنة واسلوب عملها كما تم بيان صلاحيات ومسئوليات لجنة التدقيق ضمن ميثاق العمل الخاص بها المعتمد من قبل المجلس، هذا وقد اجتمعت اللجنة تسع مرات خلال عام 2020 بشكل دوري، حيث اجتمعت مع مراقبي حسابات الشركة الخارجيين ومع المدقق الداخلي

• خلال عمل اللجنة لم يكن هناك ثمة تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة .

• استقلالية وحيادية مراقب حسابات الشركة الخارجي.

- تقوم الجمعية العامة العادية للشركة بتعيين/ اعادة تعيين مراقب حسابات الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ويكون ترشيح مراقب الحسابات بناءً على توصية من لجنة التدقيق، وتراعى لجنة التدقيق بان يكون مراقب الحسابات مقيد في السجل الخاص لدى الهيئة، بحيث يكون مستوفياً كافة الشروط الواردة بمتطلبات قرار الهيئة بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات، كما تتأكد من كون مراقب الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة وعن مجلس إدارتها، وعدم قيامه بأعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتي قد تؤثر على الحيادية أو الاستقلالية، وتقوم لجنة التدقيق بمناقشة مراقب الحسابات الخارجي قبل رفع الحسابات السنوية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بشأنها.

- يحضر مراقب الحسابات الخارجي اجتماعات الجمعيات العامة العادية السنوية للشركة ويقوم بتلاوة التقرير المعد من قبله على مساهمي الشركة .

القاعدة الخامسة

وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

• وحدة إدارة المخاطر.

تعاقبت الشركة مع (Boubyan Consulting) وهو مكتب خارجي مستقل لإدارة المخاطر للقيام بتحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها الشركة، ويتوافر في الهيكل التنظيمي للشركة (المعتمد من مجلس الإدارة) الوحدة المستقلة لإدارة المخاطر والتي تعمل بشكل أساسي على قياس ومتابعة والحد من كافة أنواع المخاطر التي تواجه الشركة وتتبع لجنة إدارة المخاطر مباشرة، حيث قام المكتب الخارجي بوضع الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر من خلال إعداد منهجية عمل إدارة المخاطر والوصف الوظيفي لمسؤولي المخاطر، لتكون الشركة قادرة على أداء مهامها الرئيسية والمتمثلة في قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كما عمل المكتب الخارجي على تطوير نظم التقارير الدورية، حيث أنها تعد أحد الأدوات الهامة في عملية متابعة المخاطر، والحد من حصولها ويتمتع القائمون على المكتب الخارجي بالاستقلالية حيث يتبعون مباشرة لجنة إدارة المخاطر، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات من أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه وليس لهم أي سلطات أو صلاحيات مالية، ويتوافر لدى المكتب الخارجي الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، وفي حال وجود صفقات أو تعاملات تقوم بها الشركة مع أطراف ذات علاقة يقوم المكتب الخارجي بمراجعة الصفقات والتعاملات ويقدم التوصيات المناسبة بشأنها إلى مجلس الإدارة.

• لجنة إدارة المخاطر.

تتكون لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين ومنهم العضو المستقل وقد حدد المجلس مدة عضوية أعضاء اللجنة وأسلوب عملها، كما تم النص على صلاحيات ومهام لجنة إدارة المخاطر ضمن ميثاق العمل الخاص بها والمعتمد من قبل المجلس، هذا وقد اجتمعت اللجنة خمس مرات خلال عام 2020 وناقشت عدة مواضيع تتعلق بصلاحياتها ومهامها ومن بينها مراجعة ودراسة المخاطر الخاصة ببعض مشاريع الشركة ورفع تقارير بشأنها.

• أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

- يتوافر لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع أنشطة الشركة، والتي تعمل على الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب، كما روعي في الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة (Four Eyes Principles)، والمتمثلة في التحديد السليم للسلطات والمسئوليات، الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح، الفحص والرقابة المزدوجة، التوقيع المزدوج وذلك من خلال توافر هيكل صلاحيات مالية وإدارية، سياسات وإجراءات خاصة بعمليات الشركة إضافة إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعدة والمصممة بناءً على مبدأ الفصل في المهام ما بين مختلف الإدارات والوظائف المعنية.

كما تعاقبت الشركة مع مكتب Russell Bedford (الممثلة بالشريك الدكتور / سعد سليمان البلوشي) للقيام بتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة طبقاً للوائح والقوانين حيث سيقوم المكتب بإعداد التقرير (ICR) عن أعمال العام 2020 والذي سيقدم إلى هيئة أسواق المال خلال تسعون يوماً من انتهاء السنة المالية. - أوصت اللجنة بإعادة تعيين السيد / شعيب عبد الله محمد شعيب مكتب البزيع وشركاهم - محاسبون قانونيون مراقباً لحسابات الشركة.

• وحدة التدقيق الداخلي

تعاقبت الشركة مع مكتب Russell Bedford (الممثلة بالشريك الدكتور / إياد الرشيد) للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة طبقاً للوائح والقوانين وهو مكتب يتمتع بالاستقلالية التامة وذي خبرة فنية واسعة في مجال التدقيق الداخلي، ويتوافر في الهيكل التنظيمي للشركة (المعتمد من مجلس الإدارة) وحدة تدقيق داخلي تتبع لجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة، وقد قام مكتب التدقيق المكلف بإعداد تقارير تدقيق داخلي عن عمليات قطاعات وإدارات الشركة بما يتضمن الملاحظات والتأثير الناتج عنها والتوصيات إضافة إلى ردود الإدارات وخطط العمل المحددة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للتوصيات المقدمة وعرض تلك التقارير على لجنة التدقيق.

القاعدة السادسة

تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

• معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية.

إن ترسيخ ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية داخل الشركة يعزز من ثقة المستثمر في نزاهة الشركة وسلامة بياناتها المالية، حيث ان التزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين بالشركة بالسياسات واللوائح الداخلية والمتطلبات القانونية والرقابية ، يؤدي الى تحقيق مصالح كافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين وذلك دون تعارض في المصالح وبدرجة عالية من الشفافية، ويشمل إطار حوكمة الشركة المعتمد من مجلس الإدارة على مجموعة من المحددات والمعايير التي تتناول ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية بكافة القوانين والتعليمات وتمثيل جميع المساهمين والالتزام بما يحقق مصلحة الشركة ومصالح المساهمين ومصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط كما يتضمن عدم استخدام عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية النفوذ الوظيفية للمنصب من أجل تحقيق مصلحة خاصة أو أي مآرب شخصية له أو لغيره وكذلك عدم استغلال أصول وموارد الشركة لتحقيق مصالح شخصية، والعمل على استخدام تلك الأصول والموارد بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف الشركة، كما قامت الشركة بوضع نظام محكم وآلية واضحة تمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من استغلال المعلومات التي اطلعوا عليها بحكم موقعهم لمصلحتهم الشخصية، فضلاً عن حظر الإفصاح عن معلومات وبيانات تخص الشركة إلا في الحالات التي يسمح بها القانون، والتأكيد على وضع الإجراءات التي تنظم العمليات مع الأطراف ذات العلاقة، وأن يكون هناك فصل واضح بين مصالح الشركة وتلك المرتبطة بعضو مجلس الإدارة، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بوضع آليات لتغليب مصالح الشركة على مصالح أعضائها وأن يلتزم عضو مجلس الإدارة بالإفصاح إلى مجلس الإدارة عن أي مصالح مشتركة له مع الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يحظر على عضو مجلس الإدارة الاشتراك في مناقشة أو إبداء الرأي أو التصويت على أي موضوعات تعرض على مجلس الإدارة يكون له فيها مصلحة مشتركة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، كما انه يمكن للعاملين بالشركة أن يبلغوا داخلياً عن شكوكهم حول أي ممارسات غير سليمة أو أمور تثير الريبة في التقارير المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو أي أمور أخرى، والشركة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل لأي مسألة تعرض عليها مع ضمان منح المبلغ حسن النية السرية التي تكفل حمايته من أي رد فعل سلبي أو ضرر قد يلحقه نتيجة إبلاغه عن تلك الممارسات.

• سياسات وآليات الحد من حالات تعارض المصالح.

قام مجلس ادارة الشركة بوضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها، وذلك ضمن إطار حوكمة الشركة آخذاً في الاعتبار ما ورد بقانون الشركات. وقد بينت السياسات انه يتعين على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ مجلس الإدارة بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، وأن يثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. كما انه على رئيس مجلس الإدارة تبليغ الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات.

القاعدة السابعة

الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

• آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح.

إن الإفصاح الدقيق أحد السمات والأساليب الأساسية لمتابعة أنشطة الشركة وتقييم أدائها حيث أنه يساهم في معرفة المساهمين والمستثمرين لهياكل وأنشطة الشركة، وكذلك السياسات المطبقة من قبل الشركة، فضلاً عن تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية، فقد قام مجلس إدارة الشركة من خلال إطار حوكمة الشركة بوضع آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف، والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها، وتتضمن أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية، وذلك من خلال الإفصاح لبورصة الكويت للأوراق المالية، وهيئة أسواق المال وسوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع (دبي) على نحو يساعد أصحاب المصالح في الاطلاع على وضع الشركة بشكل متكامل، كما تفصح الشركة وبمنتهى الشفافية والدقة عن كافة المعلومات والبيانات في الوقت المناسب لكافة الأطراف وأصحاب المصالح دون تمييز وذلك وفقاً لنماذج الإفصاح المعتمدة من هيئة أسواق المال .

ويحرص مجلس الإدارة على أن تتم مراجعة كل من آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة لدى الشركة بشكل دوري، والتأكد من مواكبتها لأفضل الممارسات الريادية المعمول بها في هذا الشأن، فضلاً عن اتساقها مع ما هو مطبق من قبل هيئة أسواق المال، كما قامت الشركة بإعداد قائمة الالتزام وتحديثها والتي تتضمن تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وآلية تصنيفها من حيث طبيعتها أو من حيث دورية الإفصاح عنها، وذلك وفقاً لآليات ونظم عمل الإفصاح والشفافية لدى الشركة.

• إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

للشركة سجلاً خاصاً بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث يشمل الإفصاحات الخاصة بنسب الملكية والتداولات على أسهم الشركة إضافة إلى القرارات والتعهدات المقدمة بصفتهم أشخاص مطلعين والتي يتم تحديثها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، وهذا السجل متاحاً للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة، ويحق لكافة مساهمي الشركة الاطلاع عليه دون أي رسم أو مقابل، كما تقوم الشركة بتحديث بيانات هذا السجل بشكل دوري بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

• وحدة تنظيم شؤون المستثمرين.

بالشركة وحدة تنظم شؤون المستثمرين وهي مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات المالية والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين، وتتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة، على نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وذلك من خلال الاتصال المباشر بالوحدة ومن خلال الموقع الإلكتروني للشركة وموقع بورصة الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

• تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح.

طورت الشركة وحدثت البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والتي تستخدمها وتعتمد عليها في كافة أعمالها حيث تقوم باستخدام عدة برامج في إدارتها المختلفة ومنها على سبيل المثال برنامج مايكروسوفت (Microsoft D365 F&O) في الإدارة المالية وبرنامج (MENAITECH) في إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية ، و برنامج (CRM - إدارة العقارات) ، (Primavera) في إدارة المشاريع ، (BoardVantage) برنامج مرتبط باجتماعات مجلس الإدارة و برنامج (TEAMWORK) في جميع إدارات الشركة وبرنامج (SHAREPOINT) في إدارة مراقبة المستندات وإدارة المشتريات ، و يستخدم برنامج DIEHL metering الخاص بقراءة استهلاك الكهرباء إلكترونياً إضافة إلى برامج أخرى لاستخدام إدارة تكنولوجيا المعلومات . كما أنه لدى الشركة موقع الكتروني حيوي وفعال ويحتوي على جميع المعلومات والبيانات والإفصاحات الخاصة بأعمال الشركة وآخر التطورات إضافة إلى قسم خاص بعلاقات المستثمرين وقسم خاص بحوكمة الشركات بحيث تقوم الشركة بصيانة وتحديث الموقع بصورة دورية.

القاعدة الثامنة

احترام حقوق المساهمين

• حماية الحقوق العامة للمساهمين، لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين.

ان تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة يحقق التوازن بين أهداف الشركة وأهداف مساهميها ويحمى حقوق المساهمين ويحقق العدالة والمساواة فيما بينهم ، فالشركة تقوم بمعاملة جميع المساهمين بالتساوي ودون أي تمييز ، ولا تقوم الشركة في أي حال من الأحوال بحجب أي معلومة أو حق من حقوق المساهمين، وتلتزم الشركة في هذا بكافة احكام القانون واللائحة التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية، كما يتضمن النظام الأساسي للشركة وإطار حوكمة الشركة المعتمد من مجلس لإدارة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة، وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن فمن الحقوق العامة للمساهمين التي تكفلها الشركة :

- قيد قيمة ملكية المساهمين في سجلات الشركة.
- حق المساهمين في التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها.
- حق المساهمين في الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.
- حق المساهمين في الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية.
- حق المساهمين في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة وإستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم وميسر.
- حق المساهمين في الاطلاع على سجل المساهمين
- حق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها.
- حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- حق المساهمين في مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.
- حق المساهمين في مسألة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية، وذلك في حالة إخفاقهم في أداء المهام المناطة بهم.

• مراعاة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

- لأغراض المتابعة المستمرة لكل ما يتعلق ببيانات المساهمين، تمسك الشركة بسجل خاص محفوظ لدى وكالة المقاصة مقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.
- يتم التعامل مع البيانات الواردة في سجل مساهمي الشركة بأقصى درجات الحماية والسرية، وذلك بما لا يتعارض مع القانون واللائحة التنفيذية وما يصدر عن الهيئة من تعليمات وضوابط رقابية.

• تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة .

- تنظم الشركة آلية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين حيث تراعى عند تنظيم الاجتماعات العامة للمساهمين ما يلي :
- توجيه الدعوة إلى المساهمين إلى حضور اجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان وفق الآلية المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.
 - توضح وتبين الشركة للمساهمين انه يحق للمساهم أن يوكل غيره في حضور اجتماع الجمعية العامة وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض تعده وكالة المقاصة لهذا الغرض.
 - تتيح الشركة للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العمومية العامة بوقت كاف الحصول على كافة المعلومات والبيانات المرتبطة ببنود جدول الأعمال تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم.
 - تتيح الشركة للمساهمين المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وما يرتبط بها من استفسارات تتعلق بأوجه الأنشطة المختلفة، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي، وعلى مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات الخارجي الإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.
 - تمكن المساهمين الذين يملكون نسبة خمسة بالمائة من رأس مال الشركة من إضافة بنود على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة.
 - تتيح الشركة الفرصة لكافة المساهمين أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أية عوائق تؤدي إلى حظر التصويت، حيث أن التصويت هو حق أصيل للمساهم ولا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وتضمن الشركة ممارسة جميع المساهمين لهذا الحق وذلك من خلال ما يلي:
- يتمتع المساهمون بحقوق التصويت الممنوحة لهم، وبذات المعاملة من قبل الشركة.
 - يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، مع إعطاء نفس الحقوق والواجبات للمساهمين سواء كانت بالأصالة أو بالإنابة
 - إحاطة المساهمين علماً بكافة القواعد التي تحكم إجراءات التصويت.
 - توفر كافة المعلومات الخاصة بحقوق التصويت لكل من المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين.
 - يتيح لجميع المساهمين حق التصويت على أي تغييرات تتعلق بحقوق المساهمين وذلك من خلال الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.
 - يتم التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة من خلال الآليات التي ينص عليها عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وفي إطار ما هو منصوص عليه في قانون الشركات ولائحته التنفيذية، ذلك فضلاً عن قيام الشركة بتوفير نبذة تعريفية عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة قبل إجراء التصويت، مما يعطي المساهمين فكرة واضحة عن مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبراتهم ومؤهلاتهم الأخرى.
 - يتيح لكافة فئات المساهمين فرصة مساءلة مجلس الإدارة عن المهام الموكلة إليهم.
 - عدم فرض أي رسوم مقابل حضور أية فئة من فئات المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة، أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

القاعدة التاسعة

إدراك دور أصحاب المصالح

• التنظيم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح

تحتزم الشركة وتحمي حقوق أصحاب المصالح في جميع معاملاتها وتعاملاتها الداخلية والخارجية، فوضعت الشركة ضمن إطار حوكمة الشركات سياسات تشمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتقوم بتحديثها، كي تتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم، وذلك وفقاً لما استقرت عليه القوانين الصادرة في هذا الشأن.

وتشتمل السياسة المعتمدة من قبل الشركة في هذا الشأن على الآتي :

- أن التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة يتم بذات الشروط التي تطبقها الشركة مع الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح دون أي تمييز أو شروط تفضيلية.
- وحدة وسهولة الإجراءات التي يتم إتباعها في حال إخلال أي من الأطراف بالتزاماته، فلا يوجد ثمة تمييز بين عقد وآخر بين أصحاب المصالح والشركة
- تعويض أصحاب المصالح في حالة إنتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود.
- المحافظة على علاقات جيدة مع العملاء والموردين مع المحافظة على سرية المعلومات .
- آلية لتسوية أي شكاوى أو خلافات قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.

• تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

في سبيل عدم تعارض معاملات أصحاب المصالح سواء كانت عقود أو صفقات مع الشركة مع مصلحة المساهمين يؤخذ بعين الاعتبار ألا يحصل أي من أصحاب المصالح على أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية، كما تضع الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود والصفقات بأنواعها المختلفة، وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة.

كما ان الشركة قامت بوضع آليات وأطر تكفل الاستفادة القصوى من إسهامات أصحاب المصالح بالشركة وحثهم على المشاركة في متابعة نشاطها، بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل. حيث تتيح الشركة لأصحاب المصالح إمكانية الحصول على كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، بحيث يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، كما سهلت الشركة قيام أصحاب المصالح بإبلاغ مجلس إدارة الشركة عن أي ممارسات غير سليمة قد يتعرضون إليها من قبل الشركة، مع توفير الحماية المناسبة للأطراف التي تقوم بالإبلاغ.

القاعدة المباشرة

تعزيز وتحسين الأداء

• حصول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية

إن التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هو من الأركان الأساسية لقواعد الحوكمة الرشيدة، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الشركة، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بممارسة المهام والمسؤوليات المناطة بهم على أكمل وجه.

• قامت الشركة بوضع سياسة واضحة ضمن إطار حوكمة الشركة تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية داخلية وخارجية بشكل مستمر، كما قامت في سبيل تعزيز وتحسين الأداء بعرض تقرير تعريفي للأعضاء المعينين حديثاً من أجل ضمان تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، وقد تضمن ذلك البيان استراتيجية الشركة وأهدافها بالإضافة إلى الجوانب المالية والتشغيلية لكافة أنشطة الشركة كما قدمت الشركة تقرير تعريفي بالالتزامات القانونية والرقابية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والشركة، وبيان المسؤوليات والمهام المناطة بهم، فضلاً عن الصلاحيات والحقوق المتوفرة لهم وإيضاح دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

فقد قامت الشركة بمنح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دورة تدريبية داخلية خاصة بتطبيق (Microsoft Teams Application) والذي اعطت فيه شرحاً تفصيلياً لكيفية استخدامه بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المنوطة بهم حيث تم الاعتماد على هذا التطبيق بشكل كبير لعقد الاجتماعات وتبادل المعلومات خصوصاً في ضوء الظروف الاستثنائية الناتجة عن جائحة COVID-19 والتي أدت إلى تعليق البرامج التدريبية والدورات الأخرى لهذا العام.

• تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية :

قامت الشركة بوضع نظم وآليات لتقييم أداء كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري، وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الرئيسية والتي ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وجودة إدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، وهذه الإجراءات مكتوبة بشكل واضح وتتسم بشفافية ويتم الإفصاح عنها لكافة العاملين.

حيث قامت بوضع مؤشرات أداء رئيسية (Key Performance Indicators- KPIs) لتقييم مجلس الإدارة ككل، ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانها، وكذلك مؤشرات أداء رئيسية (Key Performance Indicators- KPIs) لتقييم الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة لبيان وتحديد جوانب الضعف والقوة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.

• خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة.

يقوم مجلس الإدارة بالعمل على خلق القيم داخل الشركة وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك من خلال وضع وتوفير الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء مما يساهم بشكل فعال على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين وتحفيزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة

القاعدة الحادية عشر

التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

• تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع والبرامج والأليات المستخدمة في مجال العمل الاجتماعي.

نص اطار حوكمة الشركة على التزام الشركة المستمر بالتصرف أخلاقياً وفق ما تقضي به القوانين والأعراف العامة، وعلى المساهمة المستدامة من قبل الشركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق استقطاب العمالة الوطنية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم في المجتمع المحلي والمجتمع ككل، حيث قامت الشركة بمساعدة غير القادرين من الموظفين واقاربهم غير القادرين وذلك بالمشاركة في تكاليف علاجهم ومصاريف الدراسة لذويهم وسداد بعض التزاماتهم المادية كما قامت بعض الشركات التابعة لشركة المزايا القابضة باعتماد حزمة من الإجراءات التحفيزية بهدف مساندة مستثمري ومستأجري الوحدات العقارية وذلك عن طريق تأجيل وخصم جزء من مقابل الإيجار خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها دولة الكويت ودول الخليج العربي والعالم اجمع بسبب انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، كما قامت بأخذ المبادرة لتعقيم كافة ابراجها و العقارات المسؤولة عن إدارتها بشكل دوري حرصاً منها على سلامة كافة افراد المجتمع و العاملين و الزوار و المرضى، كما تحرص الشركة بالمشاركة في نشر الوعي الثقافي والاقتصادي في المجتمع بشكل دوري من خلال إصدار تقرير اقتصادي دوري، حيث باتت المسؤولية المجتمعية إحدى الركائز الأساسية ضمن سياسات المزايا القابضة" وممارساتها السنوية، وقد تم أخذ موافقة الجمعية العمومية على تخصيص مبلغ لاستخدامه في خدمات المسؤولية الاجتماعية، كما تحرص الشركة على توعية وتثقيف العاملين لديها بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة بما يساهم في الارتقاء بمستوى أداء الشركة واحترام كافة القوانين واللوائح المطبقة والالتزام بها، كما تقوم الشركة بإبراز كافة جهودها المبذولة في بعض مجالات العمل الاجتماعي، عن طريق التصريحات الصحفية وعرضها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة.